المؤشر يستهدف مستوى 8400 نقطة على المدى القصير

محللون : تنامي السيولة يدعم ارتفاع مؤشر سوق السعودية لمواصلة المسار الصاعد

يرى محللون اقتصاديون أن تجاوز المؤشر مستوى 8 آلاف نقطة هو حاجز نفسي مهم، حيث إن تنامي السيولة سيدعم ثبات المؤشر فوق هذا المستوى.

وأشاروا في حديثهم لـ«الرياض» إلى أن الأداء الاقتصادي للصين والولايات المتحدة واستقرار الأوضاع السياسية في المنطقة سيمنح المؤشر القوة لمواصلة المسار الصاعد. لافتين في هذا السياق أن المؤشر يستهدف مستوى 8400 نقطة على المدى القصير ومستوى 9500 – 10000 نقطة على المدى المتوسط. وقال الدكتور سالم باعجاجة أستاذ المحاسبة بجامعة الطائف أن مؤشر السوق السعودي نجح في آخر جلساته قبل إجازة عيد الفطر المبارك في اختراق مستوى الـ8000 نقطة لأول مرة منذ نحو خمس سنوات وتحديدا منذ سبتمبر من عام 2008 الأزمة المالية العالمية.

وأفاد بأن تجاوز المؤشر مستوى 8 الآف نقطة هو حاجز نفسي مهم، حيث إن تنامي السيولة سيدعم ثبات المؤشر فوق هذا المستوى رغم توقعات بجني أرباح. كما أن الأداء الاقتصادي للصين والولايات المتحدة واستقرار الأوضاع السياسية في المنطقة سيمنح المؤشر القوة لمواصلة المسار الصاعد. ويستهدف المؤشر مستوى 8400 نقطة على المدى القصير ومستوى 9500 – 10000 نقطة على المدى المتوسط.

وبيّن أن السوق ينهج نهجا خاصا به بعيدا عما يحدث في الأسواق العالمية، فالارتفاعات القوية التي حدثت في تلك الأسواق والبيانات الاقتصادية القوية التي دفعتها لم يواكبها مؤشر تاسي، ربما لاختلاف أسباب الصعود، حيث قادت أسهم التكنولوجيا ارتفاعات الأسواق في الولايات المتحدة واليابان.

وتابع باعجاجة «لكن هذا الوضع لا نستطيع القول إنه يفصل ما يحدث في تلك الأسباب التي أثرت بتلك الأسواق بشكل عام ونلاحظ ارتفاع السيولة بشكل تدريجي في السوق المحلي من بداية عام 2013. ونتوقع ارتفاع السيولة في الربع الأخير من هذا العام. حيث سيشهد السوق ارتفاعات متتالية خلال الفترة القادمة من هذا العام».

من جهته يتفق المحلل الاقتصادي وليد السبيعي ما ذكره الدكتور باعجاجة بأن السوق سيشهد ارتفاعات متتالية خلال الفترة القادمة من هذا العام بعد تجاوز السوق العديد من الحواجز النفسية بعد تخطي المؤشر حاجز 8 آلاف نقطة الأيام الماضية.

وتوقع السبيعي بهذا الخصوص ارتفاع أرباح الشركات السعودية خلال النصف الثاني بعدما أظهرت الحصيلة الإجمالية لنتائج الشركات السعودية خلال الربع الثاني من عام 2013، ارتفاع الأرباح المجمعة إلى 25.50 مليار ريال مقارنة بـ24.34 مليار ريال تم تحقيقها خلال نفس الفترة من عام 2012.

وفي ظل هذه المعطيات الايجابية أشار تحليل تقني خاص أصدرته شركة ببيتك للأبحاث إلى أنه من المفترض أن يواصل مؤشر السوق المحلي اتجاهه التصاعدي، وسط وجود نقاط مقاومة. لافتا إلى أنه على مستثمري الفترات القصيرة والمتوسطة والطويلة متابعة حركته عن كثب.

وأضاف التقرير أن المؤشر يسلك اتجاها تصاعديا منذ بداية العام 2013 وبالتحديد منذ شهر نوفمبر 2012 عندما لامس مستوى 6423.60 نقطة، منوها إلى أنه خلال ارتفاعه تمكن من تجاوز جميع معدلاته المتحركة، طويل الأجل، ومتوسطة الأجل، وقصيرة الأجل تباعا.

وذكر التقرير أن المؤشر تمكن من تخطي مستوى المقاومة القوية الذي واجهه عند 7620 نقطة خلال الأسبوع الثاني من شهر يونيو، ومن ثم مرتفعا متخطيا أعلى مستواه المسجل منذ أبريل 2012 والواقع عند 7940 نقطة مع بداية الشهر الجاري.

وأوضح التقرير أنه للمرة الأولى يتمكن المؤشر السعودي من تجاوز حاجز 8000 نقطة منذ سبتمبر 2008، مبينا أنه من المفترض أن يحافظ على اتجاهه المتصاعد، مع عدم وجود أي مقاومة قوية حتى مستوى 8270 نقطة، بينما مازالت المؤشرات التقنية بعيدة عن منطقة الإفراط في الشراء.

متابعة لحركة البورصة السعودية

«إعمار» تطور 37 مشروعاً عقارياً في 11 دولة

تطور شركة إعمار العقارية 37 مشروعاً عقارياً، في 11 دولة وتقدر القيمة السوقية لهذه المشروعات بنحو 43.18 مليار درهم، وفق رصد أجرته الاتحاد.

وإلى جانب نقطة ارتكازها الرئيسية في الإمارات، تنشط إعمار في الوقت الحالي في العديد من الأسواق الإقليمية والدولية ومنها المملكة العربية السعودية، ومصر، وسوريا، ولبنان، وتركيا، والمغرب، والهند، وباكستان، بالإضافة إلى الولايات المتحدة الأمريكية وكندا.

وتستحوذ المشروعات الخارجية على نحو 55.5 في المئة من قيمة السوقية للمشروعات التي تطورها الشركة في الوقت الراهن، حيث تبلغ قيمتها السوقية نحو 23.98 مليار درهم، فيما تبلغ حصة المشاريع الجاري تطويرها في الإمارات نحو 44.5 في المئة بقيمة 19.195 مليار درهم.

وتطور شركة إعمار العقارية مع شركائها المحليين مشروعاتها على أراض بمساحة تقدر بنحو 232 مليون قدم مربعة، في الأسواق الرئيسية التي تعمل بها الشركة، منها 171.7 مليون قدم مربعة في المملكة العربية السعودية، ونحو 43 مليون قدم في الهند، مقابل 14.6 مليون قدم في مصر، و1.3 مليون قدم في تركيا.

وتوزعت القيمة السوقية للمشروعات العقارية التي تطورها الشركة في الأسواق على عشرة أسواق عربية وأجنبية، واستحوذت مصر على نحو 56.5 في المئة من إجمالي القيمة السوقية لمشروعات الشركة في الخارج، حيث بلغت القيمة العادلة لهذه الاستثمارات نحو 13.6 مليار درهم.

وجاءت تركيا في المرتبة الثانية لتستحوذ على 16 في المئة من إجمالي قيمة المشاريع التي تطورها شركة إعمار خارج الدولة، حيث قدرت القيمة السوقية لهذه المشروعات بنحو 3.8 مليارات درهم، تليتها المملكة العربية السعودية بحصة 10.5 في المئة حيث تقدر قيمة المشاريع التي طورتها الشركة بالمملكة نحو 2.53 مليار درهم.

«المركزي المصري»: طرح 40 مليون دولار «عطاء» للبنوك

عرض البنك المركزي المصري أمس 40 مليون دولار على البنوك ضمن آلية العطاءات التي استحدثها لتوفير الدولار للمصارف المحلية، منذ نهاية ديسمبر الماضي، وحمل العطاء الأخير رقم «94» في سلسلة هذه الآلية لبيع الدولار، واستقر سعر الدولار عند 6.98 جنيهات للبيع، و7.01 جنيهات للشراء.

وقال مصدر مسؤول بالبنك التجاري الدولي إن إجمالي قيمة المبالغ التي طرحها البنك المركزي منذ بداية آلية العطاءات بلغ 3.76 مليارات دولار من خلال العطاءات الدورية، بالإضافة إلى 1.6 مليار دولار من خلال ما يعرف بالعطاءات الاستثنائية لضرب السوق السوداء خلال شهري إبريل ومايو الماضيين. وقال المصدر إن مزاد البنك المركزي يهدف إلى توفير العملة الأمريكية للبنوك من أجل الوفاء للمستوردين باحتياجاتهم لتغطية الاعتمادات.

«ميريس» تخفض تصنيف «حديد عز» إلى درجة «B+»

قالت شركة حديد عز، إن شركة ميرس الشرق الأوسط للتصنيف الائتماني وخدمة المستثمرين راجعت في اغسطس 2013 التصنيف والترتيب المحلي للملاءة الائتمانية لشركة حديد عز وانخفض التصنيف إلى درجة «B+» بنظرة مستقبلية «سالبة» من درجة «BB+» بنظرة مستقبلية «سالبة» للالتزامات طويلة الأجل وهو ما يعني تقييم مديونية الإصدار من الدرجة الأولي، والتي لا تحظى بضمانات SENIOR UNSECURED DEBT، وذلك بناء على الدراسات التي قامت بها شركة ميريس عن أداء الشركة اعتمادا على القوائم المالية غير المجمعة والمدققة، وذلك عن الفترة المالية المنتهية في ديسمبر 2012.

«البحرين المالية» تفتتح فرعاً بالمطار

أعلنت شركة البحرين المالية عن افتتاح فرعها الخامس والثلاثين 35 في قاعة المغادرين قبل مكاتب تسجيل بيانات السفر.

ويشكل هذا الافتتاح الناجح لهذا المحل الرئيسي، افتتاح الفرع الرابع للشركة خلال هذا العام والفرع الخامس والثلاثين بين مجموع فروع الشركة.. ونظرا لموقعه المتسم بالحركة العالية، سيعمل الفرع على خدمة احتياجات المقيمين في البلاد – المحليين والمغتربين على حد سواء – الذين يغادرون البلاد، بالإضافة إلى القادمين من أجل السياحة والأعمال التجارية. ولضمان إتاحة المجال لجميع المرتادين من الاستفادة من خدمات شركة البحرين المالية، سيظل الفرع مفتوحا طوال أيام الأسبوع السبعة وعلى مدار الساعة.

ويأتي افتتاح أحدث الفروع هذا ليؤكد من جديد رغبة الشركة في تنمية شبكة فروعها التي تدعم خطة توسعها على النطاق المحلي، وهي الخطة التي أعلنت عنها في شهر يونيو من هذه السنة إلى جانب خطتها لزيادة عدد فروعها العالمية.

ومن الواضح أن شركة البحرين المالية تعد بمواصلة دعم رؤية البحرين الاقتصادية لغاية العام 2030، وذلك بالقيام بدور مكمل في المساعدة على بناء اقتصاد المملكة وتوفير فرص وظيفية، وكل ذلك من أجل التسهيل على عملائها في الحصول على خدماتها من خلال فتح فروع سهلة المنال وفي مواقع رئيسية، وهو هدف يشكل أولوية في منظور الشركة. وعلى مدى الاثني عشر شهرا الماضية، افتتحت شركة البحرين المالية ستة 6 فروع جديدة، وأوجدت فرصا وظيفية لأكثر من 25 شخصاً.

الوليد بن طلال بحث التعاون الاستثماري مع رئيس وزراء اليونان

الأمير الوليد خلال لقائه رئيس وزراء اليونان

زار الوليد بن طلال بن عبدالعزيز رئيس مجلس إدارة شركة المملكة القابضة جمهورية اليونان، حيث التقى سموه خلال الزيارة بفخامة رئيس وزراء اليونان انتونيس ساماراس أمس الأول.

وخلال اللقاء قام كل من الأمير الوليد وساماراس باستعراض عدد من المواضيع المهمة وسبل تعزيز العلاقات ومجالات التعاون الثنائي، واستعرض الجانبان وسائل تنمية وتوسيع نطاق التعاون ليشمل مختلف الأصعدة والمجالات لا سيما الاستثمارية منها.

ومن ثم تبادل الطرفان الأحاديث الودية وعدد من المواضيع التي تهم البلدين على الصعيد الاقتصادي والاستثماري، وعن رغبة الحكومة اليونانية لزيادة استثمارات سمو الأمير الوليد وخاصة في قطاع الفنادق. وتتضمن استثمارات الأمير غير مباشرة في اليونان سيتي غروب في القطاع المصرفي وفنادق الموفينبيك في القطاع الفندقي.

هذا، وقد أثنى رئيس الوزراء اليوناني على إنجازات سموه في كافة المجالات حيث يعد من أكبر وأهم المستثمرين دوليا وعلى دعمه وتبرعاته السخية للجانب الإنساني في كافة أنحاء العالم.

«نفط الهلال»: قطاع البتروكيماويات السعودي يواجه «الضغوط السوقية»

قال تقرير نفط الهلال ان نتائج أداء شركات قطاع البتروكيماويات السعودي خلال النصف الأول من العام الحالي حملت العديد من مؤشرات الضعف التي مصدرها الأسواق الخارجية وحالة عدم الاستقرار التي تعيشها أسواق الطلب العالمية الرئيسية، ومؤشرات القوة التي مصدرها شركات المنتجة للبتروكيماويات والتي تعمل على رفع استثماراتها في القطاع وتنويع منتجاتها وتطوير التقنيات وآليات العمل التي تساهم في رفع كفاءة التشغيل وضبط نفقاته لتحسين مستوى المنافسة لديها على المستوى العالمي طويل الأمد، وكان لافتا خلال النصف الأول من العام الحالي استمرار حالة التحسن الطفيف على أسعار العديد من المنتجات لدى الأسواق العالمية، إلا أن هذا التحسن لم يقابله تحسن مساو على معدلات الطلب الحقيقية والتي شهدت تراجعا بالمقارنة بمستوياتها المسجلة خلال نفس الفترة من العام 2012، الأمر الذي أثر على نتائج أداء العديد من الشركات العاملة في القطاع خلال النصف الأول من العام الحالي.

وأضاف التقرير: وتراوحت إيجابية وسلبية نتائج أداء شركات البتروكيماويات المتداولة لدى السوق السعودي بين مسار أسعار المنتجات وبين مقدار هوامش الأرباح من فترة إلى أخرى وبين الكميات المباعة، بالإضافة إلى مقدار التحسن الممكن على الكفاءة التشغيلية وانخفاض تكاليف الانتاج، مع الأخذ بعين الاعتبار علاقة الارتباط القوية بين تحسن الأسعار وارتفاع الطلب على المنتجات وانخفاض حد التقلبات التي يسجلها الاقتصاد العالمي والتي تشكل الخطر الأكبر على نتائج الأداء والتوسع في الانتاج لدى الشركات.

وتابع أن الأداء العام لقطاع البتروكيماويات خلال النصف الأول من العام الحالي لم يختلف كثيرا عن أدائه خلال الربع الأول من العام الحالي أو خلال العام الماضي، حيث تراوحت أسباب ارتفاع الأرباح لدى شركات البتروكماويات المتداولة لدى السوق السعودي بين ارتفاع الكفاءة التشغيلية للمنتجات وارتفاع كمية المبيعات وتحسن أسعار بعض المنتجات، بالإضافة إلى انخفاض أسعار اللقيم بين فترة وأخرى، في حين سجلت بعض الشركات أرتفاعا على أرباح الفترة نتيجة إدراج إيرادات غير تشغيلية، في المقابل فقد أرجعت شركات البتروكيماويات أسباب تراجع نتائج أدائها خلال الفترة الحالية إلى انخفاض حجم المبيعات نتيجة أعمال الصيانة المجدولة وغير المجدولة تارة، وارتفاع مصاريف المبيعات والتسويق تارة أخرى، في المقابل فقد سجلت بعض المنتجات انخفاضا على أسعار البيع لدى الأسواق الخارجية وارتفاع تكاليف الانتاج، وتشير نتائج الأداء إلى استمرار الضغوط السوقية لدى الأسواق العالمية على منتجات القطاع، فيما حافظت الاستثمارات على زخمها بإدخال مصانع جديدة وخطوط إنتاج جديدة وتنوع على المنتجات.

وبين من جهة ثانية فقد أشارت بيانات تقرير الاتحاد الخليجي للبتروكيماويات إلى أن قطاع البتروكيماويات لدى دول مجلس التعاون الخليجي قد نما بنسبة 5.5 في المئة خلال العام 2012، على الرغم من استمرار حالة عدم التوازن بين العرض والطلب واستمرار حالة التراجع على وتيرة النشاط الاقتصادي والصناعي لدى منطقة اليورو، والملاحظ أن قطاع البتروكيماويات لدى لدول مجلس التعاون قد نما بنسبة تتجاوز نسبة نمو القطاع على المستوى العالمي والتي بلغت 2.6 في المئة في نهاية العام 2012، هذا وقد وصلت الطاقة الانتاجية لقطاع البتروكيماويات الخليجي إلى ما يقارب 128 مليون طن استحوذت المملكة على المرتبة الأولى خليجيا وبطاقة إنتاجية تزيد عن 86 مليون طن من البتروكيماويات.

قطر تبني 5 فنادق عائمة لاستقبال ضيوف مونديال 2022

كشفت شركة «بروة» العقارية القطرية النقاب عن خطط لإقامة فنادق عائمة في إطار خططها التي أعلنتها لجزيرة «اوريكس» والتي تضم فللا فاخرة ومدينة العاب مائية وخمسة فنادق عائمة من السفن.

وتوقع مختصون أن تشكل السفن المزمع إنشاؤها جزءاً أصيلا من الجزيرة، مشيرين إلى أنها ستشكل معها وحدة واحدة وسترسو قبالة شواطئها، مرجحين أن يستغرق بناء هذه الفنادق العائمة وقتا يتراوح بين 7 و8 سنوات بنظام خاص منفصل للصرف الصحي ومعالجة المخلفات.

وأشاروا إلى أنها ستكون قادرة على توليد الطاقة، وسيكون بإمكان المقيمين في السفن الفندقية الانتقال إلى البر عبر «التاكسي المائي» والقوارب الخاصة.

وعلى صعيد آخر بدأت قطر مفاوضات مع مجموعة «سيجي» الهندسية الفنلندية للإنشاءات لإقامة مجموعة فنادق عائمة قبالة سواحل الدوحة لاستيعاب الأعداد الكبيرة من الزائرين التي ستتدفق على العاصمة القطرية لمتابعة مباريات كاس العالم لكرة القدم والتي ستقام في الدوحة عام 2022.

وقال موقع «هوفن غوتن بوست» الفرنسي الذي يتعاون مع صحيفة «لوموند»، إنّ مشاريع الفنادق العامة المزمع إنجازها في قطر تندرج ضمن مشروع جزيرة المها الذي تنفذه شركة بروة والذي تبلغ تكلفته الإجمالية نحو 5.5 مليارات دولار، مضيفا أنّ هذه الفنادق يمكن لها أن تستوعب 25 الف شخص ومركزا للألعاب المائية، وستقام جزيرة المها بين جزيرة السافلية واللؤلؤة قطر، وتتألف من منطقة مخصصة للمشاة فقط تتضمن فيلات راقية ومدينة العاب مائية وخمسة فنادق عائمة بسعة تصل إلى 25 الف نسمة، بينما منتجع الخليج تدرس إقامته على مساحة 250 هكتاراً ويقع على بعد 75 كم شمال الدوحة على طريق الخور.

يُذكر أنّ الدراسات المتعلقة بالقطاع السياحي في قطر تشير إلى أن معدل النمو السنوي المركب للسياح سيبلغ 1.9 في المئة سنويا حتى عام 2022، وأنّ النمو السنوي للمداخيل المتأتية من القطاع السياحي خلال الفترة المتراوحة بين 2002 2011– بلغ 15.9 في المئة، وتتوقع تلك الدراسات أن يصل عدد السياح الذين يختارون الوجهة القطرية بحلول عام 2022 لنحو 3.7 ملايين سائح.

ومن المتوقع أن يبلغ عدد الغرف الفندقية في قطر عام 2022 نحو 85 الف غرفة ناتجة عن الاستثمارات الضخمة المتوقع ضخها في القطاع والمقدرة بنحو 65 مليار دولار.

ومن المنتظر أن ينمو عدد الغرف الفندقية بنسبة تناهز 9.1 في المئة في السنوات الخمس القادمة وبجملة استثمارات من خلال استثمارات تناهز 1.1 مليار دولار في عام 2016، مقابل 600 مليون دولار في عام 2011.

وتكشف آخر الأرقام أنّ عدد الفنادق الفاخرة في قطر يمثل نسبة تتراوح بين 66 و78 في المئة من إجمالي الفنادق، في حين أنّ الأصناف الأخرى تتراوح ما بين 22 و34 في المئة.

ويرى خبراء أنّ مثل هذه المشاريع توفر حلولاً مبسّطة وعملية للمستثمرين، حيث يتم تنفيذ جميع أعمال البناء في مكان آخر ويتم تسليم المنتج النهائي كاملاً وجاهزاً للعمل الفوري في وجهته النهائية، فضلاً عن كونه يستجيب للمواصفات البيئية العالمية والمبادئ الصديقة للتنمية المستدامة، إذ تقوم هذه الفنادق بتوليد الطاقة ذاتيا من خلال تقنيات إعادة التدوير، بالإضافة إلى التعامل السليم مع متطلبات الصرف الصحي من خلال معالجة المياه المستعملة ذاتيا.

مخطط الفنادق العائمة